بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُّبِيناً ۞ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ
وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطاً مُّسْتَقِيماً ۞
وَيَنصُرَكَ اللَّهُ نَصْراً عَزِيزاً ﴾

صدق الله العظيم

(سورة الفتح،
الجزء السادس والعشرون، الآيات ١-٣)

﴿ قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ۞وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ۞وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي ۞ يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴾

سورة طه، الجزء السادس عشر، الآيات ٢٥-٢٨

﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ .

سورة النحل، الجزء الرابع عشر، الآية ١٢٥

يقول الإمام الشافعي :

تعلـمْ فلـيس المـرءُ يولَـدُ عالمـاً وليس أخو علـمٍ كمن هو جاهلُ
وإنَّ كبيـرَ القـوم لا علـمَ عنـده صغيرٌ إذا التفتْ عليه الجحافلُ
وإنَّ صغيرَ القومِ إنْ كان عالماً كبيـرٌ إذا ردت إليـه المحافـلُ

كما يقول:

كلمـــا أدبنـــي الـــدهرُ أرانـــي نقـــص عقلـــي
وإذا مـــا ازدَدتُ علمـــاً زادنـــي علمـــاً بجهلـــي

" من ديوان الإمام محمد بن إدريس الشافعي "

إلى من طال ليلهما، وعَظُم أملهما، وتعاظم دورهما، إلى من غرسا نبتاً ليطرح ثمراً، اعترافاً بجميلهما، وامتناناً لفضلهما، وأدعو ربي أن يرحمهما كما ربياني صغيراً ...

((والدي ووالدتي))

إلى الروح التي سكنت روحي من ساندتني ودعمتني وإلي ريحانتي وملائكتي الصغيرتين والتي أخذت هذه الرسالة من وقتهم وحقهم .

((زوجتي وابنتي))

إلى مشدّدْي أزري، ومؤنسي وحدتي، إلي من يجري في أعراقهم ذات دمي،...
إلي قطرات الندى في ثوبها الفطري، إلي البراءة التي لم يتعكر صفوها، إلى الدافئة أحضانهن، الحنونة قلوبهن ...

((إخوتي وأخواتي))

أُهدي هذا العمل المتواضع

الباحث

أتقدم بأسمى معاني الشكر والامتنان إلى من شملني برعايته وحباني بعطفه، ورعاني بعلمه، وأسرني بدماثة خلقه، وشرفني بقبوله الإشراف علي هذه الرسالة، صاحب الكتابات الجريئة، والتي فتحت آفاقاً جديدة في حقل القانون الإداري بعيداً عن القواعد الجامدة المصبوبة في قوالب صماء، والذي احتضن الباحث، ولم يأل جهداً لتوجيهه، ولم يبخل بوقته الثمين لأجل تلك الرسالة، والذي اشتُهر عنه حرارة استقباله، واحترامه لذات الآخرين، بغض الطرف عن مناصبهم، وبقطع النظر عن مكانتهم، الأستاذ الدكتور/ ثروت بدوي، **فجزاه الله عن الباحث وغيره خير الجزاء.**

كما يتوجه الباحث بخالص الشكر، وعظيم العرفان، للفقيه القانوني، الأستاذ الدكتور/ سعاد الشرقاوى، **أستاذ القانون العام بكلية الحقوق ،جامعة القاهرة، والتي ازدادت هذه الرسالة شرفاً لإقترانها باسم سعادتها ، ولتفضلها بقبول الإشتراك في مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها رغم ضيق وقتها، ومسئوليتها الجسام، فمتعها الله بالصحة والعافية.**

ولا يفوت الباحث أيضاً أن يتقدم بجزيل الامتنان العالم الجليل والقاضي العادل المستشار / سعيد النادي، **نائب رئيس مجلس الدولة ،**

والذي يحل دوماً ضيفاً كريماً على هذه الكلية، ولتحمله عناء قراءة هذه الرسالة والحكم عليها، فجزاه الله عن الباحث وغيره خير الجزاء.

كلية الحقوق
قسم القانون العام

الطعن بالإلغاء على القرار الإداري المنفصل في نطاق العقد الإداري

بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير فى الحقوق

إعداد الطالب

طه بن محمد بن سلمان الحاجى

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

أ.د/ ثروت بدوي

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة – مشرفاً ورئيساً

أ.د/ سعاد الشرقاوي

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة – عضواً مناقشاً

المستشار / سعيد النادي

نائب رئيس مجلس الدولة – عضواً مناقشاً

٢٠١٠م - ١٤٣١هـ

الفهـــرس

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة عامة	١
الفصل التمهيدى : العمليات المركبة والقرارات الإدارية القابلة للانفصال	١٠
المبحث الأول : نشأة وتطور فكرة القرارات الإدارية القابلة للانفصال فى فرنسا ومصر	١١
المطلب الأول : فى فرنسا	١٢
الفرع الأول : رفض فكرة القرارات القابلة للانفصال واعتناق نظرية الدعوى الموازية	١٣
الفرع الثانى : مرحلة اعتناق فكرة الأعمال التى يمكن فصلها عن مجموع العملية الإدارية المركبة	١٥
الغصن الأول : اعتناق الفكرة فى مجال عقود القانون الخاص لجهة الإدارة والعمليات الانتخابية	١٦
الغصن الثانى : اعتناق الفكرة فى مجال القانون العام	١٩
المطلب الثانى : فى مصر	٢١
الفرع الأول : مرحلة ما قبل إنشاء مجلس الدولة	٢١
الفرع الثانى : مرحلة الاختصاص المحدود لمجلس الدولة	٢٢
الغصن الأول : موقف محكمة القضاء الإدارى	٢٢
الغصن الثانى : موقف المحكمة الإدارية العليا	٢٤

الموضوع	رقم الصفحة
الفرع الثالث : مرحلة الاختصاص العام للقضاء الإدارى بنظر المنازعات الإدارية .	٢٦
المبحث الثانى : تعريف القرارات الإدارية القابلة للانفصال .	٢٧
المطلب الأول : تعريف الفقه .	٢٨
المطلب الثانى : موقف القضاء من التعريف .	٣٠
المطلب الثالث : موقف الباحث من التعريف .	٣٣
الفصل الأول : ماهية القرار الإدارى القابل للانفصال فى العقد الإدارى وصوره .	٣٨
المبحث الأول : مفهوم القرار الإدارى القابل للانفصال فى العقد الإدارى .	٤٢
المبحث الثانى : شروط وعناصر القرار الإدارى القابل للانفصال فى العقد الإدارى .	٤٨
المطلب الأول : أن يكون القرار محل الانفصال إدارياً .	٤٩
الفرع الأول : معيار تمييز القرار الإدارى .	٥٠
الفرع الثانى : شروط وعناصر القرار الإدارى .	٥٥
المطلب الثانى : خروج العقد الإدارى عن اختصاص قضاء الإلغاء وخضوعه لاختصاص القضاء الكامل .	٦٠
المبحث الثالث : الصور المختلفة للقرارات القابلة للانفصال فى مراحل العقد الإدارى .	٦٥
المطلب الأول : تطبيق الفكرة فى المرحلة السابقة على إبرام العقد .	٦٧

الموضوع	رقم الصفحة
الفرع الأول : القرارات الإدارية القابلة للانفصال فى المناقصات والمزايدات .	٦٨
الغصن الأول : منهج القضاء الفرنسى .	٧٠
الغصن الثانى : منهج القضاء المصرى .	٧٦
الفرع الثانى : القرارات القابلة للانفصال فى غير حالات المناقصات والمزايدات .	٨٥
المطلب الثانى : فى مرحلة إبرام العقد .	٨٨
الفرع الأول : فى النظام الفرنسى .	٨٨
الفرع الثانى : فى النظام المصرى .	٩٢
الفرع الثالث : رأى الباحث .	٩٤
المطلب الثالث : مدى قابلية العقد للانفصال .	٩٦
الفرع الأول : فى النظام الفرنسى .	٩٦
الفرع الثانى : فى النظام المصرى .	٩٩
الفرع الثالث : موقف الفقه من قاعدة عدم قابلية العقد للانفصال .	١٠٠
الفرع الرابع : رأى الباحث .	١٠٣
المطلب الرابع : فى مرحلة تنفيذ العقد .	١٠٧
الفرع الأول : جواز انفصال القرارات الصادرة من جهة الإدارة فى مرحلة تنفيذ العقد الإدارى .	١٠٨
الغصن الأول : مضمون القاعدة العامة .	١٠٨

الموضوع	رقم الصفحة
الغصن الثانى : مبررات القاعدة .	١١٠
الفرع الثانى : الخروج عن القاعدة العامة .	١١١
الفرع الثالث : حدود القاعدة العامة وضوابطها .	١١٣
الغصن الأول : صفة الطاعن .	١١٣
الغصن الثانى : أنواع القرارات .	١٢٢
الفرع الرابع : الاستثناءات على القاعدة العامة .	١٢٥
الغصن الأول : الاستثناءات الخاصة بالمتعاقدين .	١٢٥
الغصن الثانى : الاستثناءات الخاصة بالغير .	١٢٧
الفصل الثانى : مخاصمة القرار الإدارى القابل للانفصال قضائياً .	١٣١
المبحث الأول : أسباب الطعن بالإلغاء فى القرارات القابلة للانفصال .	١٣٢
المطلب الأول : عيب الاختصاص .	١٣٣
المطلب الثانى : عيب الشكل والإجراءات .	١٤٥
المطلب الثالث : عيب السبب .	١٥٠
المطلب الرابع : عيب المحل " مخالفة القانون " .	١٥٤
المطلب الخامس : عيب الغاية " إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها ".	١٦١
المبحث الثانى : شروط قبول دعوى إلغاء القرار الإدارى القابل للانفصال.	١٦٥
المطلب الأول : شرط المصلحة	١٦٦
المطلب الثانى : شرط الميعاد	١٧٤

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الثالث : صفة الطاعن في دعوى إلغاء القرار القابل للانفصال	١٨٣
المبحث الثالث : آثار إلغاء القرار الإدارى القابل للانفصال على العقد الإدارى .	٢٠٧
الخاتمة العامة .	٢٢٢
التوصيات .	٢٢٨
قائمة المراجع .	٢٣٠
الفهرس .	٢٤٠

الفصل التمهيدى

العمليات المركبة والقرارات الإدارية القابلة للانفصال

الفصل التمهيدى

العمليات المركبة والقرارات الإدارية القابلة للانفصال

تقديم وتقسيم :

لما كانت فكرة القرارات الإدارية القابلة للانفصال تعد فكرة حديثة نسبياً ودخيلة على نظريات وقواعد القانون الإدارى ، وتمثل إحدى مراحل تطوره فإنه يلزم بادئ ذى بدء الوقوف على نشأة هذه الفكرة وتطورها فى فرنسا ومصر ثم نتطرق إلى تعريف القرارات الإدارية القابلة للانفصال **وذلك من خلال المبحثين التاليين** :

المبحث الأول : نشأة وتطور فكرة القرارات الإدارية القابلة للانفصال فى فرنسا ومصر

المبحث الثانى : تعريف القرارات الإدارية القابلة للانفصال